

انعكاس سياسة الإنفاق العام
على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر (2000-2018)
Repercussion of public spending policy on foreign direct investment
flows in Algeria (2000-2018)
Répercussion de la politique des dépenses publiques sur les flux
d'investissement étrangers direct en Algérie (2000-2018)

الطالبة/ نسرين سعيد عثمانى* & د./ حكيم بوجطو**

تاريخ قبول النشر: 2020-12-01

تاريخ استلام المقال: 2019-11-30

Abstract:

Financial policy plays a pivotal role in attracting and boosting direct foreign investments through its various tools notably public spending policy, Algeria relentlessly seeks through public spending policy to provide the necessary investment environment and improve infrastructure to attract direct foreign investment, however despite all the dedicated and the exerted efforts, investment environment in Algeria still feature considerable shortages.

Key words: Financial policy, Foreign direct investment flows, Public spending policy, Algeria.

* طالبة دكتوراه الطور الثالث ل. م. د. - جامعة المدية
meriemnana281@gmail.com (المؤلف المرسل)
syasmine33@gmail.com
مخبر التنمية المحلية المستدامة
** أستاذ محاضر (أ) - جامعة المدية
boudjettou.h@gmail.com

Abstract:

La politique financière joue un rôle important pour attirer et stimuler l'investissement étranger direct. En utilisant ses instruments, notamment la politique des dépenses publiques, par conséquent l'Algérie cherche et s'efforce, à travers sa politique de dépenses, d'initialisation et de créer un climat d'investissement et d'améliorer les infrastructures appropriées pour y attirer les investissements étrangers. Malgré tous les efforts consentis, reste que l'environnement de l'investissement en Algérie reste insuffisamment assez qualifié.

Mots clés: Politique financière, Flux d'investissements directs étrangers, Politique de dépenses publiques, Algérie.

ملخص:

تلعب السياسة المالية دورا هاما في جذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال استخدام أدواتها وأبرزها سياسة الإنفاق العام، حيث تسعى الجزائر جاهدة بواسطة سياستها الانفاقية على تهيئة المناخ الاستثماري وتحسين البنية التحتية الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية لها. وبالرغم من كل الجهود المبذولة، تبقى البيئة الاستثمارية في الجزائر غير مؤهلة تأهيلا كافيا.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، سياسة الإنفاق العام، الجزائر.

مخطط المقال:

مقدمة

- 1) مدخل للإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر
- 1-1) تقديم الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر
- 2-1) الإنفاق العام وتدفق الاستثمارات في السياسة المالية
- 2) سياسة الإنفاق العام وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر
- 1-2) وضع سياسة الإنفاق العام وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
- 2-2) العلاقة بين الإنفاق العام وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
- خاتمة

مقدمة:

تتأثر حركة الاستثمار الأجنبي بحوافز أكثر أهمية من الحوافز المقدمة من البلدان التي تسعى إلى استقطابها، ولعل أبرزها السياسة المالية، من خلال استخدام مكوناتها المتمثلة في السياسية الانفاقية والسياسة الضريبية، فالسياسة الانفاقية يظهر دورها من خلال الإنفاق على الجوانب والمجالات التي توفر وتهيئ مناخا استثماريا ملائما، فكلما كانت هذه السياسات مرنة وتتماشى والتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي كلما كانت أكثر فعالية في جذب الاستثمار، والجزائر من بين الدول التي تعمل على جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام السياسة الانفاقية. ولقد تجلّى بوضوح من خلال تهيئة الأرضية القانونية له والمؤسساتية له، ومنحه التحفيزات الواسعة والضرورية.

مما سبق، تكون إشكالية البحث في السؤال التالي: ما مدى انعكاس سياسة الإنفاق العام على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

1) مدخل للإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر:

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر مهم بشكل متزايد للتنمية الاقتصادية والتحديث ونمو الدخل ومن خلال تسهيل الوصول إلى التكنولوجيا والأسواق¹. ولكنه يتأثر بمجموعة من العناصر التي تساعد على تشجيعه وزيادة تدفقاته، ومن بينها الإنفاق العام، باعتباره أهم عنصر من عناصر السياسة المالية الذي يعمل على توفير البيئة الملائمة للاستثمارات، فكلما كان إنفاق الدولة يتجه نحو تهيئة البنية التحتية كلما كان ذلك محفز لاستثمار الأجنبي المباشر².

1-1) تقديم الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر:

يساهم الإنفاق العام بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحريك عجلة الاستثمار الأجنبي المباشر، فترشيد الإنفاق العام وتخصيص مبالغ مالية ضخمة للاستثمار يساعد على تهيئة البنية التحتية، وبالتالي جذب الاستثمار الأجنبي إلى الدولة³.

✦ الإنفاق العام:

يعد الإنفاق العام من أهم الأدوات المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي باعتباره الهدف الأكثر أهمية لتحقيق التوازن الاقتصادي وزيادة مستوى رفاهية أفراد المجتمع، فالإنفاق العام من بين أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدول بغية التأثير على مكونات الاقتصاد. وينجم الاختلاف في السياسة الإنفاقية في الدولة الواحدة أو كل الاقتصاديات على اختلاف الظروف الاجتماعية والسياسة أو التوجهات الخاصة⁴.

• تعريف الإنفاق العام:

يعكس الإنفاق العام دور الدولة في النشاط الاقتصادي فهي الأداة التي تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها. وتوجد تعاريف مختلفة للإنفاق العام، نذكر منها⁵:

- ✓ مبلغ نقدي يخرج من ذمة شخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة؛
- ✓ السلوك المالي للحكومات، الذي يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف باعتباره سياسة اقتصادية؛

- ✓ مبلغ من النقود يخرج من خزانة الدولة بواسطة إراداتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزارتها المختلفة لإشباع حاجات العامة؛
- ✓ مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات العامة معينة للمجتمع والذي تنظمه هذه الدولة.
- ✓ وعلى ذكر ما سبق، نعرف الإنفاق العام على أنه مبلغ من النقود تقوم الدولة بإنفاقه خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع الحاجات العامة للمجتمع.
- ✓ من خلال التعريف تبرز أركان الإنفاق العام والمتمثلة في⁶:
- ✓ مصروفات تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات العامة معينة للمجتمع والذي تنظمه هذه الدولة؛
- ✓ صدور النفقة من شخص عام؛
- ✓ وبهدف تحقيق صالح العام للمجتمع.

• ضوابط الإنفاق العام:

- من الظواهر التي باتت شائعة بالنسبة لمالية الدولة، ظاهرة التزايد المطرد في الإنفاق العام عبر السنوات وتتنوع بالتزامن مع تطور دور الدولة وازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية⁷. ولهذا الإنفاق جملة من الضوابط يتوجب على القائمين عليها الالتزام، ومنها⁸:
- ✓ ضابط المنفعة، ويقصد به أن يكون الغرض من الإنفاق العام في ذهن القائمين به تحقيق أكبر منفعة ممكنة؛
 - ✓ ضابط الاقتصاد في النفقات العامة، ويقصد به الالتزام القائمين على عملية الإنفاق تجنب التبذير والإسراف حفاظا على عدم ضياع المال العام؛
 - ✓ وضابط التحقق من استمرار المنفعة والاقتصاد في الإنفاق العام (تقنين النشاط المالي والإنفاق للدولة وإحكام الرقابة على النفقات العامة)، وحتى يمكن التحقق من الحصول ضابطي منفعة والاقتصاد في النفقات العامة يتوجب وضوح الجانب القانوني لإجراء النفقات العامة في كامل مراحلها، وتحديد صلاحيات كل سلطة في هذا المجال.

• تقسيمات الإنفاق العام:

- ازدادت أهمية تقسيم الإنفاق العام مع تطور دور الدولة وخروجها من إطار الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة ونظار أيضا لتنوع وتزايد النفقات العامة واختلاف آثارها⁹. وتتمثل أهم هذه التقسيمات في¹⁰:

✓ إنفاق الحقيقي وإنفاق تحويلي:

يأتي هذا التقسيم من ناحية التأثير على الدخل الوطني، فالنفقات الحقيقية تتم مقابل خدمة، حيث تعتبر النفقة الحقيقية إذا أدت مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني، أما نفقة التحويلية لا يوجد لها مقابل ولا تؤدي بصورة مباشرة إلى زيادة الدخل الوطني.

✓ نفقات إدارية ونفقات اجتماعية:

تكون النفقات الإدارية خاصة بالمرافق العامة وتضم الأجور وما في حكمها للعاملين بالدولة، أما النفقات الاجتماعية تتعلق بالأغراض الاجتماعية من أجل التنمية الاجتماعية مثل نفقات التعليم والصحة.

✓ نفقات عادية ونفقات غير عادية:

تعتبر النفقة العادية إذا كانت تتم بانتظام وبصفة دورية، وتكرر من سنة لأخرى، أما النفقات غير العادية فهي التي لا تكرر بانتظام في موازنة الدولة، فتحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة؛

✓ ونفقات استثمارية:

وتسمى أيضا بالنفقات الرأسمالية، وهي تلك النفقات التي تساهم في زيادة الإنتاج الوطني والتوسع الاقتصادي للنشاط.

⊕ الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعد الاستثمار الأجنبي من أهم أوجه النشاط التجاري في الواقع المعاصر، ذلك لكونه قناة رئيسية يتدفق عبرها رأس المال والخبرة العلمية والفنية، ولقد عرفت السنوات الأخيرة تزايد اهتمام الدول بقضايا استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك راجع إلى عدة عوامل أهمها انتشار مفاهيم العولمة الاقتصادية وتعاضد دور المؤسسات متعددة الجنسية مع اتساع أعمالها واستثماراتها الكبيرة. فالاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد مصادر التمويل الخارجي التي تلجأ إليها الدولة نتيجة قصور مصادر التمويل المحلي¹¹.

• تعريف الاستثمار:

الاستثمار هو محرك الحياة الاقتصادية للمجتمعات والحكومات والأفراد على حد سواء، يوفر فرصا أفضل للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال إقامة مشروعات هادفة قصد تحقيق عائد على المدى البعيد¹². ورغم الدلالة اللغوية لمعنى الاستثمار، فقد تعددت تعاريفه، ومنها نذكر¹³:

✓ استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها؛

- ✓ تطوير وتنمية لوسائل الطاقات المهيأة، فهو تحسين في المستقبل مع الإنفاق والتضحية في الحاضر؛
- ✓ كل تضحية بالموارد في الوقت الحاضر من أجل الحصول على إيرادات بأقساط جامدة في المستقبل وبمبلغ إجمالي أكبر من النفقات الأولية.
- من التعاريف السابقة، يمكن تعريف الاستثمار على أنه هو تخصيص بعض الموارد في الوقت الحاضر من أجل الحصول على منفعة أكبر في المستقبل.

• تعريف الاستثمار الأجنبي:

- توجد عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر تختلف من مفكر لآخر، تبعا للزاوية التي ينظر منها، ونذكر منها¹⁴:
- ✓ كل استخدام أو توظيف يجري في الخارج لموارد مادية ومالية يملكها أشخاص أو تمتلكها حكومات؛
- ✓ إسهام غير وطني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة المضيفة بمال أو خبرة في مشروع محدد بقصد الحصول على عوائد مجزية وفقا للقانون؛
- ✓ قيام مؤسسة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويكون الاستثمار الأجنبي مباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال (تعريف صندوق النقد الدولي)؛
- ✓ والاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما (البلد الأم) بامتلاك أصل أو موجود في بلد آخر (البلد المضيف) مع وجود النية لإدارة ذلك الأصل (تعريف المنظمة العالمية للتجارة)؛
- يتضح من خلال ما سبق، أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن انتقال رؤوس الأموال بشكل مباشر لبلد قصد تحقيق منفعة مشتركة مع البلد المضيف.

• أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

- لا يمكن لأي دولة أن تحقق رخاء وانتعاش اقتصادي بدون إتاحة الفرصة للمستثمرين الأجانب لإنشاء المشروعات التنموية المختلفة بصفة وأشكال مختلفة، والتي تساهم في القضاء على البطالة وتفتح أبواب التقدم والنهضة¹⁵. ومن أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن أن نذكر منها¹⁶:

✓ الاستثمار المشترك:

يقصد به اشتراك دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الخاص بغرض إنتاج السلع أو الخدمات لأغراض السوق المحلية أو الإقليمية للتصدير، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيه بنصيب من العناصر اللازمة لقيامه، مثل رأس المال، المواد الخام، المهارات التنظيمية والتسييرية وفنون الإنتاج.

✓ الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

في هذا النوع، تكون ملكية رأس المال أي المشروع المقام في الدولة المضيفة ملكية كاملة ومطلقة للمستثمر الأجنبي دون تدخل من الدولة المضيفة، يعتبر هذا النوع الأكثر تفضيلاً من جانب المؤسسات متعددة الجنسيات، نتيجة ما تتمتع به من حرية كاملة في الإدارة والإشراف على هذه المشروعات.*

✓ الاستثمار في المناطق الحرة**:

يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية من خلال إنشاء مناطق جذابة للاستثمار الأجنبي تستفيد المشاريع الاستثمارية فيها من مجموعة من الحوافز والمزايا والإعفاءات، وتعمل من خلال قوانين خاصة منظمة لها.

• محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يقصد بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر تحديد وتفسير الأسباب الدافعة لتوجه المستثمر للاستثمار في دولة دون غيرها، وأبرزها¹⁷:

✓ المحددات الاقتصادية:

تلعب المحددات الاقتصادية دوراً هاماً في توجيه الاستثمارات الأجنبية واستفادة دول معينة منها دون غيرها، حيث تشمل هذه المحددات على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تدل على مستوى أداء الاقتصاد الوطني ولعل أهمها:

- درجة الانفتاح على العالم الخارجي
- القوة التنافسية لاقتصاد الوطني؛
- وقوة الاقتصاد الوطني واحتمالات تقدمه.

* يكون هذا النوع أقل تفضيلاً بالنسبة لدول المضيفة.

** المنطقة الحرة "هي تلك المنطقة التي تقع داخل حدود الدولة والتي تسمح بدخول الواردات إليها دون رسوم أو تعريفات جمركية، وبعدئذ تقوم بإعادة تصدير منتوجات منها بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليها

✓ المحددات السياسية:

يعتبر الاستقرار السياسي في البلد المضيف محدد هام في جذب الاستثمار، لان وجود نظام ديمقراطي يحترم الإرادة الشعبية، وعدم وجود صراعات داخلية على السلطة، كلها محدّدات تشجع على جذب واستقرار الاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ والمحددات القانونية:

تلعب المحدّدات القانونية دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن المستثمر الأجنبي فردا كان أم مؤسسة، لن يقدر على الاستثمار خارج حدود دولته إلا إذا توفرت له الحماية القانونية الكافية.

1-2) الإنفاق العام وتدفق الاستثمارات في السياسة المالية:

يتجلى دور السياسة المالية في تنمية وترشيد الاستثمارات، والذي يقصد به جذب القدر اللازم من الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات المرغوبة وفي التوقيت المناسب¹⁸. وتعمل السياسة المالية عن طريق أدواتها ومن بينها الإنفاق العام على تهيئة المناخ الملائم للاستثمار فكلما كانت السياسة المالية مرنة وواضحة كلما كانت فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر¹⁹.

✦ مفهوم السياسة المالية:

تطور مفهوم السياسة المالية في معناها الأصلي من دراسة المالية العامة وموازنة الدولة إلى استخدام السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف تطلعات وأهداف المجتمع²⁰.

• تعريف السياسة المالية:

تعبّر السياسة المالية عن عمل الحكومة وتدخلها في الحياة الاقتصادية وقد تطور هذا المفهوم بتطور مفهوم الدولة. وتوجد تعاريف السياسة المالية ومنها نذكر²¹:
✓ دور الحكومة في فرض الضرائب المباشر وغير المباشرة، وتحصيلها لإيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد وخاصة الإنفاق الحكومي على مجالات رأس المال الاقتصادي؛

- ✓ سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، وتحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي (الإنفاق العام) لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة؛
 - ✓ استخدام بعض النشاطات الحكومية في تطوير الاقتصاد الوطني والمحافظة على استقراره؛
 - ✓ واستخدام السياسة الضريبية والأنفاق العام والقروض العامة للتأثير في أنشطة المجتمع الاقتصادية بالطرق المرغوبة.
- وعلى ذكر ما سبق، نعرف السياسة المالية على أنها مجموعة من القواعد والوسائل والإجراءات الحكومية، المرتبطة بالإيرادات العامة والنفقات العامة التي تتبعها الدولة قصد تحقيق جملة من الأهداف المسطرة.

• أهداف السياسة المالية:

- تعتبر موزانات الدول عن سياساتها المالية، حيث تحدد خطط وسياسات الإنفاق والإيرادات، وتتضمن معلومات وبيانات وشروحات الموازنة كقضايا مالية واقتصادية متعددة تؤثر في مختلف نواحي الاقتصاد الوطني وتفاعلاته²². وللسياسة المالية أهداف متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها ومن بينها²³:
- ✓ تحقيق التوازن الاقتصادي:
- يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن.
- ✓ التشغيل الكامل:
- يقصد به الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج، فلا يعني وصول الاقتصاد إلى التشغيل الكامل أي أن معدل تشغيل القوة العاملة لا يساوي 100% ذلك لأن هناك نسبة من البطالة موجودة.
- ✓ تحقيق الكفاءة الإنتاجية:
- السياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة يجب أن تعمل على استخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج، بالاستغلال الأمثل للعناصر الإنتاجية.
- ✓ وتوزيع الدخل:
- تعمل الحكومة على تكييف نمط توزيع الدخل عن طريق إحداث تغييرات في أنواع ونسب الإنفاق وكذلك الضرائب التي تحصل من مختلف شرائح الدخل.

✦ تحليل الإنفاق العام بتدفق الاستثمارات من خلال السياسة المالية:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة في تحسين مناخ الاستثمار لدى الدول، فهي تعمل على تشجيع وجذب تدفق الاستثمار الأجنبي باستخدام أدواتها، حيث يعتبر الإنفاق العام وسيلة لتحقيق أهداف الدول وتنفيذ برامجها، فهو يؤثر على النشاط الاقتصادي وينعكس على المتغيرات الاقتصادية. فتؤدي زيادته إلى الرفع من الناتج الوطني ومعدل النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال من خلال كم ونوع الإنفاق مما يزيد من الناتج الوطني، فهو يؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على المناخ الاستثماري وبالتالي على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

يمكن للدولة استعمال السياسة المالية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ترشيدها للنفقات العامة، وذلك عن طريق فعالية تخصيص الموارد المتاحة نحو العوامل التي تساعد في تحسين المناخ الاستثماري وتحقيق الكفاءة في استخدام هذه الموارد المتاحة. وتؤثر جودة البنية التحتية على فعالية العملية الإنتاجية في الاقتصاد، كما أنها عامل مهم في اختيار الموقع الجغرافي ونوع العمليات الإنتاجية للنشاط الاقتصادي وبالتالي تعتبر عنصراً أساسياً في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن جودة وكفاءة شبكات البنية التحتية المتطورة للنقل والاتصالات من خلال التوسع في الإنفاق العام الاستثماري عامل ضروري لتمكين الاقتصاديات الأقل نمواً للاتصال بمختلف النشاطات الاقتصادية بفعالية، كما أن تطور الطرقات وخطوط السكك الحديدية وتسهيلات الموانئ البحرية والخطوط الملاحية الداخلية التي تمكن المستثمرين من نقل بضائعهم إلى الأسواق المختلفة بأمان وفي الوقت المحدد، وتسهل تنقل اليد العاملة إلى الأعمال الأكثر ملائمة لهم، كما أن شبكة النقل الجوي المتطورة تساعد على توفير رحلات جيدة إلى الأسواق الدولية التي تنطوي على فرص نمو هائلة للاقتصاد²⁴.

(2) سياسة الإنفاق العام وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر:

تعتبر السياسة الانفاقية من أهم الأدوات التي تستطيع الدولة من خلالها التأثير على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية، وفق الأهداف المراد تحقيقها، ومن بينها زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد للدولة، فكلما كانت هذه السياسات مرنة وتتماشى والتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي كلما كانت أكثر فعالية في جذب الاستثمار، والجزائر من بين الدول التي تسعى إلى التأثير على الاستثمارات الأجنبية عن طريق السياسة الانفاقية بتوفير الخدمات وتطوير البنية الأساسية والمجمعات الصناعية²⁵.

(1-2) وضع سياسة الإنفاق العام وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تبذل الجزائر جهودا كبيرة لتهيئة وخلق مناخ استثماري ملائم جذاب للاستثمارات الأجنبية حيث أصدرت عدة قوانين وتشريعات لذلك وقامت بالعديد من الإصلاحات الخاصة بالإنفاق العام من خلال تمويل الهياكل وتقوية البنية التحتية وتحسينها وتوفير مناخ مساعد من أجل الظفر بأكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه يظل دون مستوى الطموحات والقدرات التي ترخر بها الجزائر في شتى الميادين²⁶.

⊕ وضع سياسة الإنفاق العام:

الجزائر كغيرها من الدول، تولي أهمية كبيرة للإنفاق العام سعيا منها لرفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث قامت بعدة إصلاحات وبرامج بغية تطوير قواعدها، فبرام الإنفاق العام المسطرة ضمن موازنة الدولة أداة مهمة في تنفيذ الدولة للاستثمارات العمومية وتحقيق مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية²⁷. وتقسم النفقات العامة في موازنة الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير ونفقات التجهيز وهذا للفرقة بين النفقات، حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي يحدثه والأهداف التي تحققها الدولة حسب كل من أنواع النفقات.

الجدول 01 - هيكل الإنفاق العام في الجزائر 2000-2018

الوحدة: مليون دينار

السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات	السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات
2000	856193	312929	1178122	2010	2659078	1807862	4466940
2001	963633	357395	1321028	2011	3797252	1934500	5731407
2002	1097716	452930	1550646	2012	4782623	2275536	7058256
2003	1122761	516504	1639265	2013	4131562	1892632	6024158
2004	1250894	638036	1888930	2014	4494365	2501458	6995855
2005	1245132	806905	2052037	2015	4617056	3039357	7656387
2006	1437870	1015144	2453014	2016	4585654	2711930	7297494
2007	1674031	1434638	3108669	2017	4677182	2605448	7282630
2008	2217775	1973278	4191053	2018	4584462	4043316	8627778
2009	2300023	1946311	4246334				

المصدر: إعداد الباحثين بناء على إحصائيات موقع وزارة المالية.

من خلال الجدول 01، نلاحظ أن سياسة الإنفاق العام في الجزائر تميزت بالتوسع والنمو المتسارع للإنفاق خلال الفترة 2000-2018، وهو ما ارتبط ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والسياسة التي شهدتها الجزائر، إلا أن نفقات التسيير لازالت تمثل النسبة الأكبر من الإنفاق، ويرجع هذا إلى عدة عوامل أهمها رفع الأجور والتحويلات الحكومية فضلا عن عمليات سداد الدين العمومي.

- تحليل تطور النفقات التجهيز:

تشكل نفقات التجهيز أهمية خاصة في ظروف الدول النامية التي تفتقد إلى الهياكل الأساسية والبنية التحتية ومختلف الخدمات الاجتماعية والصحية التي تعتبر أساسا للتنمية الاقتصادية. من خلال الجدول 01، نلاحظ أن نفقات التجهيز شهدت ارتفاعا كبيرا خلال الفترة 2000-2012 حيث انتقلت من 312 مليار دينار سنة 2000 لتصل إلى 2275 مليار دينار سنة 2012. ورغم أنها سجلت انخفاضا طفيفا سنة 2013 إلا أنها ارتفعت مجددا حيث بلغت سنة 2015 حوالي 3039 مليار دينار لتبلغ أكبر قيمة لها سنة 2018 بحوالي 4043 مليار دينار. يرجع هذا النمو المتسارع في نفقات التجهيز خلال الفترة (2000-2018) إلى تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية بالإضافة إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو والشروع في تنفيذ البرنامج الخماسي (2015-2019).

- تحليل تطور النفقات التجهيز:

من خلال الجدول 01، نلاحظ أن نفقات التسيير تشكل منحى تصاعدي لتبلغ سنة 2007 حوالي 1674 مليار دينار، كما نلاحظ الارتفاع الكبير في مبالغ نفقات التسيير خلال الفترة 2008-2012 ويعود هذا لمراجعة سلم الأجور سنة 2008، ورفع قيمة التحويلات الاجتماعية، حيث نجد أن نسبة نفقات التسيير بلغت ما يقارب 62% من إجمالي النفقات سنة 2012. أما في السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة، فقد بلغت على التوالي سنتي 2017 و 2018 ما يفوق نسبة 64% و 53% من إجمالي النفقات العامة ولا يعود إنخفاض النسبة سنة 2018 لانخفاض قيمة نفقات التسيير وإنما نتيجة إرتفاع قيمة نفقات التجهيز سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بمبلغ 1437 مليار دينار.

⊕ وضع الاستثمار الأجنبي المباشر:

تمتلك الجزائر مجموعة من المؤهلات والإمكانات التي تجعل منها في المستقبل منطقة جذب لاستثمارات الأجنبية، فقد سعت جاهدت لاستقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذه التدفقات لازالت لا ترقى إلى الإمكانيات المتوفرة، ومعظمها متعلق بقطاع المحروقات ولا تتوافق مع الإمكانيات والمؤهلات التي تتمتع بها سواء في مجال وفرة الموارد الطبيعية أو البشرية²⁸. ويعتبر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشرا جيدا لمعرفة مدى تقدير المستثمرين الأجانب للمؤسسات الاقتصادية في كل بلد، حيث شهد المناخ الاستثماري بالجزائر العديد من التطورات، أين حققت ضمنه البلاد تحسنا ملحوظا على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي في الكثير المتغيرات الاقتصادية.

الجدول 02: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر (2000-2018)

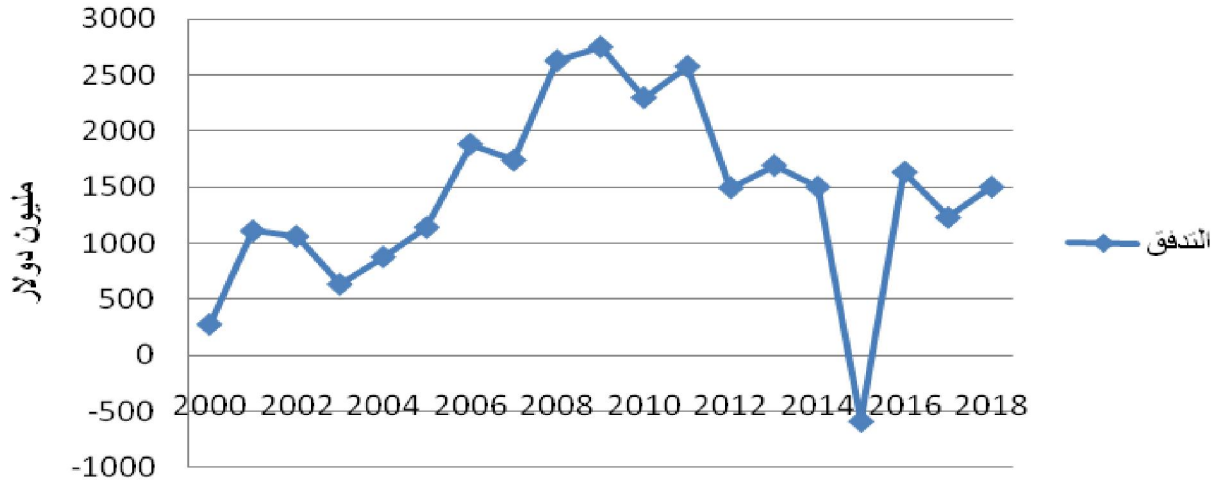
الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
قيمة المؤشر	280.1	1113.1	1064.9	637.8	881.8	1145.3	1888.1	1743.3	2631.7	2753.7
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
قيمة المؤشر	2301.2	2580.3	1499.4	1696.8	1506.7	-584.4	1637.0	1232.3	1506.3	

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، إدارة البحوث وتقييم المخاطر، «تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة 1990-2018»، تاريخ التحميل هو 2019/11/10،

<http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools/data-fdi/>

الشكل 01 - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الجزائر (2000_2018)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 02.

من خلال الشكل 01، نلاحظ أن الجزائر حققت خلال الفترة (2000-2012) مستويات مقبولة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث شهدت هذه الأخيرة ارتفاعا خلال سنة 2001 و 2002 مقارنة بسنة 2000 والتي بلغت على التوالي حوالي 1113 مليون دولار و 1065 مليون دولار، حيث كان هذا الارتفاع متزامنا مع صدور قانون 01-03 وما احتواه من حوافز و ضمانات مقدمة للمستثمر الأجنبي والمحلي. إلا أن قيمتها انخفضت سنة 2003 لتتحقق 637 مليون دولار فقط، وهذا راجع لعدة أسباب أهمها انخفاض المشاريع الأجنبية في قطاع الطاقة الذي يعتبر القطاع الأول في استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم عادت التدفقات للارتفاع لتسجل سنة 2009 أحسن قيمة لها خلال فترة الدراسة بحوالي 2754 مليون دولار، وهذا بسبب تحسن الوضعية المالية الخارجية وتراكم موارد ادخار الموازنة. كما نلاحظ أيضا أن تدفقات الفترة (2008-2011) تعتبر أحسن قيم للتدفقات الواردة، ويمكن إرجاع هذا إلى تحسن الوضع الأمني بالإضافة إلى تطور إيجابي لبعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وطبيعة القوانين والتشريعات التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة.

كما نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عرفت انخفاضا سنة 2012 بنسبة 42% مقارنة بسنة 2011، نتيجة فرض القاعدة 49/51 على الاستثمارات الأجنبية، وكذلك بسبب عدم إمكانية استرجاع المستثمر الأجنبي رأس ماله إلا بعد خمس وعشرون سنة من النشاط والغاء حق المستثمر في شراء العقار. أما سنة 2015، فقد سجلت الجزائر قيمة سالبة ب 584 مليون دولار وهو ما يعكس عزوف المستثمرين الأجانب عن الوجهة الجزائرية التي لا

تزال تطبعها البيروقراطية الإدارية وتعقيد الإجراءات، إضافة إلى تأثر الاقتصاد بالصدمة البترولية، إلا أنها تحسنت من جديد بعد ذلك من خلال تحقيق مبلغ 1637 مليون دولار سنة 2016، بمبلغ 1506 مليون دولار سنة 2018 وذلك نتيجة الأحكام الجديدة المقترحة في إطار قانون المحروقات.

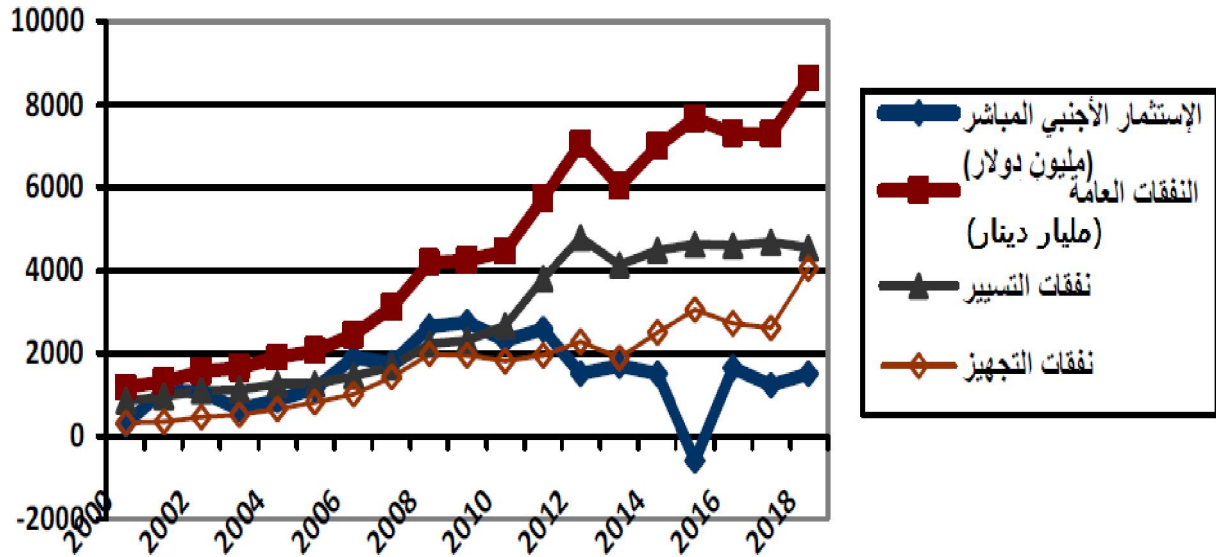
(2-2) العلاقة بين الإنفاق العام وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار بالجزائر، تم القيام بعدة أعمال من أجل تهيئة وتحسين بيئة أعمالها، ويعتبر الإنفاق على البنى التحتية من شق طرقا وتوفير شبكات المياه وغيرها من الأعمال، عاملا مساعدا على الاستثمار²⁹. أيضا يعتبر الإنفاق على البحث العلمي من أجل تكوين العنصر البشري ذو مؤهلات علمية قادرة على المشاركة في العملية الاستثمارية عنصرا ضروريا، لهذا قامت الدولة الجزائرية باعتماد برامج لتحسين بيئة أعمالها رصدت لكل منها اعتمادات مالية للإنفاق على مختلف القطاعات. فاهتمام سياسات الدولة المضيفة بمجال التدريب والبحث والتطوير يعد من المؤشرات الهامة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية³⁰.

✦ تطور النفقات العامة والتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تميزت السياسة الانفاقية في الجزائر خلال فترة الدراسة بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام، نتيجة لارتفاع أسعار البترول، حيث اتبعت الدولة سياسة مالية توسعية هدفها تنشيط الاقتصاد الوطني ودعم الحركة التنموية. وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) ارتفاعا وانخفاضا، إلا أن هذه التدفقات لازالت لم ترقى إلى الإمكانيات المتوفرة.

الشكل 02 - تطور النفقات العامة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة (2000-2018)*



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 01 والجدول 02.

من خلال الشكل 02، نلاحظ المنحى التصاعدي لكل من النفقات العامة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الفترة (2000-2009). وهذا لتحقيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق خلال الفترة (2001-2004) نتائج ايجابية، الأمر الذي دفع بالدولة إلى مواصلة مجهوداتها من خلال برنامج دعم النمو (2005-2009). أما خلال الفترة (2010-2018)، فنلاحظ أن الارتفاع الكبير في النفقات العامة قابله انخفاض في التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما يوضحه تسجيل أسوأ حصيلة للجزائر سنة 2015 والتي كانت قيمة سالبة. كما نلاحظ تسجيل تدفقات موجبة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2016-2017)، ورغم هذا التحسن الايجابي للتدفقات إلا أنها تبقى محتشمة ولا تعكس المستوى المطلوب الذي سعت من أجله الحكومة مقارنة بما قدمته من إصلاحات وتسهيلات فضلا عن ما تمتلكه من ثروات طبيعية تبحث عنها المؤسسات الأجنبية المستثمرة.

* بوجود عملتين مختلفتين (الدولار الأمريكي USD والدينار الجزائري DZD)، ليس الغرض من الشكل مقارنة تطور النفقات العامة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الفترة، ولكن توضيح التطور فقط.

تؤثر النفقات العامة ولا سيما نفقات التجهيز على الاستثمار وبشكل خاص إذا شمل هذا الإنفاق مشاريع البنية التحتية، لأن هذه الأخيرة تميل إلى رفع معدل الفائدة المتوقع على الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم تشجيعه على زيادة معدلات الاستثمار. ولكن من خلال الشكل 02 نلاحظ أن الحجم الكبير للنفقات العامة خلال الفترة (2010-2018) كان في معظمه موجه إلى نفقات التشغيل وبالتالي لم تؤثر إيجاباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر بالشكل المطلوب.

وتبقى التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر منخفضة على المستوى العالمي وحتى على مستوى دول شمال إفريقيا (المغرب وتونس على سبيل المثال)، حيث يحصر جل الخبراء الاقتصاديين أسباب العزوف الأجنبي عن الاستثمار في السوق الجزائرية خلال السنوات الأخيرة إلى العراقيل الإدارية، عدم استقرار التشريعات الاقتصادية، ضعف البنية التحتية، انتشار الفساد والدور المحدود للقطاع المالي بالجزائر.

✚ علاقة الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني:

نتج عن تحرير الاقتصاد والإصلاحات المالية والنقدية والتجارية في الجزائر تحقيق نتائج لا بأس بها، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا ترقى إلى الإمكانيات المتوفرة في مختلف القطاعات، ورغم قلة هذه التدفقات إلا أن معظمها ارتكز خاصة في قطاع المحروقات، والصلب والكيمياء.

واتبعت الجزائر منذ سنة 2001 سياسة مالية توسعية تركز على زيادة الإنفاق العام بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني ودعم الحركة التنموية وتحسين المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية، ورغم الأثر الإيجابي لهذه السياسة إلا أن الاقتصاد الجزائري لا زال يتميز بخصائص سلبية تؤثر على مدى جاذبيته للاستثمار أهمها الإعتماد على قطاع المحروقات، الذي يساهم بنسبة تفوق 70% من عوائد الموازنة العامة و 98% من عوائد صادرات الجزائر. ونعرض فيما يلي أهم الاستثمارات المسجلة خلال سنة 2018 مع الإشارة إلى كيفية توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية.

الجدول (03) - المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب القطاع 2018

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة مليون دينار	%	مناصب الشغل	%
الفلاحة	226	5.48	82833	4.94	9292	6.48
البناء	927	22.47	121535	7.25	12300	8.85
الصناعة	2293	55.59	1038648	61.97	92211	64.34
الصحة	122	2.96	55478	3.31	4601	3.21
النقل	3	0.07	1617	0.10	132	0.09
السياحة	229	7.25	301079	18.50	17407	12.15
الخدمات	255	6.18	65923	3.93	7377	5.15
المجموع	4125	100.00	1676149	100.00	143320	100.00

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجزائر، 2020.

من خلال الجدول 03، نلاحظ أن قطاع الصناعة احتل المرتبة الأولى بنسبة فاقت 55%، ثم يليها قطاع البناء بنسبة 22%، أما قطاع الفلاحة فرغم ما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات في هذا المجال إلا أنه يبقى مهمشا، حيث بلغت نسبة المشاريع فيه 5.48%، أيضا يمكن ملاحظة ضعف نسبة قطاع الصحة من المشاريع حيث بلغت قيمته 55478 مليون دينار، وذلك لأنه محصور في الصناعة الصيدلانية، أما قطاع السياحة فنسبة الاستثمار فيه ضئيلة بـ 7.25% على الرغم من الإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر، كل ذلك راجع إلى قلة التحفيزات مما يؤدي إلى عزوف المستثمرين على الاستثمار في هذا القطاع. والجدير بالذكر أن القطاع الصناعي يتركز بشكل كبير على قطاع المحروقات، وصناعة الأدوية، وكذا تحلية مياه البحر، وتحقق جميع هذه الفروع من القطاع الصناعي عوائد مغرية تحفز رأس المال الأجنبي للاستثمار في القطاع بحجم أكبر رغم حجم المخاطر والعراقيل التي يتعرض لها، أما بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية فقد شهد نموا منقطع النظير نتيجة لبرنامج دعم النمو، حيث تم إنشاء العديد من الطرقات والجسور والمباني، ونظرا لأهمية هذا القطاع فقد استقطب العديد من المؤسسات.

رغم العدد الهائل من المشاريع، لا تمثل مشاريع الاستثمار الأجنبي المسجلة في إطار اتفاقيات التعاون بين المتعاملين الجزائريين والأجانب إلا نسبة 9% من القيمة الإجمالية للاستثمارات المسجلة ولا يفوق عددها 20 مشروع، ينشط 90% منها في القطاع الصناعي وتساهم في خلق مناصب الشغل بنسبة 7% من مناصب الشغل الإجمالية. أما ضالة مساهمة القطاعات الأخرى فتعود بالأساس إلى ضعف المؤسسات الوطنية وعدم قدرتها على تقديم منتجات تنافسية كما يعود إلى ضعف هذه القطاعات وأهمها قطاع النقل، وعدم استقطاب الاستثمارات الأجنبية بها، إما بسبب العراقيل البيروقراطية وضعف التحفيزات أو بسبب الرغبة في القطاعات التي تحقق أكبر وأسرع ربحية وأقل مخاطر كالتجارة.

خاتمة:

من خلال استعراضنا لتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر للفترة 2000-2018 تبين لنا ضعف مستوى التدفقات الذي لا يرقى لمستوى الطموحات والقدرات التي تزخر بها الجزائر، فبالرغم من السياسة المالية التوسعية التي اعتمدتها الجزائر لتهيئة وخلق مناخ استثماري ملائم، إلا أن هذا التوسع في الإنفاق العام لم يحدث الأثر المتوقع منه في تحسين بيئة الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وهو ما يتضح في ضعف شبكات البنية التحتية للنقل والاتصالات والخطوط الملاحية الداخلية... وبالتالي فالإنفاق العام في الجزائر لم ينعكس إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

من نتائج البحث:

- ✍ يعتبر إنفاق الدولة على البنية التحتية الأساسية المادية والبشرية من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✍ يبقى مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي خارج المحروقات الواردة إلى الجزائر منخفضة، خاصة بسبب ضعف البنية التحتية وعدم كفاءة السياسات الترويجية للاستثمار؛
- ✍ وضعف انعكاس سياسة الإنفاق العام على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، حيث لم يكن لديها دور كبير فعال في زيادة النمو الاقتصادي.

ومن توصيات البحث:

- ✍ العمل على عقلنة سياسة الإنفاق العام وتطبيق سياسة استهداف جلب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✍ العمل على الاستفادة من خبرات وتجارب الدول الأجنبية في مجال إدارة المال العام؛
- ✍ وعصرنة تسير الموازنة وسياسة الإنفاق الذي سيخدم جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الهوامش والمراجع:

1 OCDE, «L'investissement direct étranger au service du développement: Optimiser les avantages, minimiser les couts (Synthèse)», OCDE, Paris, 2002, pp.3-4.

2 محمد لحسن علاوة & كريم بروشة، «اثر السياسة المالية والنقدية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية»، مجلة "رؤى اقتصادية"، جامعة الوادي، المجلد 05، العدد 09، 2015، ص ص 31-51.

3 دلال بن سمين، «تحليل اثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية»، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013، ص 176.

4 عبد الجليل شليق، «التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر»، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2018، ص 12.

5 ارجع إلى:

- حسن مصطفى حسين، «المالية العامة»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 11؛

- طارق الحاج، «المالية العامة»، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 381؛

- عبد المجيد قدي، «المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 190.

6 عبد المطلب عبد الحميد، «السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي»، مجموعة نيل العربية، القاهرة، 2003، ص 147.

7 كمال عبد حامد آل زيارة، «تطور النفقات العامة وهيكلتها في العراق»، مجلة "أهل البيت"، كربلاء (العراق)، العدد 15، مارس 2014، ص ص 7-26،

<https://abu.edu.iq/sites/default/files/research/journals/ahl-al-bayt/issues/15/180424-123757.pdf>

8 محمد بوعزة، «دور سياسة الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي Var-»، مجلة "رؤى اقتصادية"، جامعة الوادي، المجلد 05، العدد 09، 2015، ص ص 7-29.

9 مقال، «تقسيمات النفقات العامة»، 2018/04/02،

<https://almerja.com/reading.php?idm=98742>

10 ارجع إلى:

- أعمار يحيوي، «مساهمة في دراسة المالية العامة»، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 42؛
- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 59؛
- كمال عبد حامد آل زيارة، «مرجع سبق ذكره».

11 ارجع إلى:

- هند سعدي، «اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية»، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2016، ص 9؛
- Boubaker MILOUDI, «Investissement et stratégie de développement», OPU, Alger, 1988, p. 12;
- Abdellah BOUGHABA, «Analyse et évaluation de projet», Berti, Alger, 1998, p. 7.

12 شيماء بدوي، «ما هو الاستثمار؟»، 2020/07/30،

<https://www.alrab7on.com/what-is-investing/>

13 ارجع إلى:

- هند سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 9؛
- Boubaker MILOUDI, op. cit. pp. 12-13;

14 ارجع إلى:

- كمال بكري، «الاقتصاد الدولي - التجارة الخارجية والتمويل»، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص 255؛
- دريد محمود السامرني، «الاستثمار الأجنبي: المعوقات والضمانات القانونية»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 6؛
- Pierre JACQUEMOT, «La firme multinationale: Une introduction économique», Economica, Paris, 1990, p. 11.

15 مقال، «أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر»، 2020/04/03،

<https://www.muhtwa.com/الإستثمار-الأجنبي-المباشر/>

16 ارجع إلى:

- باسم حسن حمادي، «الاستثمار الأجنبي المباشر»، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2014، ص 27؛
- دلال بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص 9؛
- Roger GUIR, «L'investissement direct et les firmes multinationales», Economica, Paris, 1984, p. 65.

17 ارجع إلى:

- أحمد هدروق، «دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد - حالة الجزائر (1970-2012)»، «المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية»، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة المديّة، المجلد 02، العدد 02، 2014، ص 86 87؛
- هاني داود، «محددات الاستثمار الأجنبي المباشر»، 2019/07/26، <https://ar.al-anwar.com.au/محددات-الاستثمار-الأجنبي-المباشر/>
- محمد اسماعيل & جمال قاسم حسن، «محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية»، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2017، ص ص 20-21؛
- 18 عبد الكريم كاكبي، «الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية»، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013، ص 67.
- 19 محمد لحسن علاوة & كريم بروشة، مرجع سبق ذكره، ص 36.
- 20 مسعود دراوسي، «السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر (1990-2004)»، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص ص 47-48.
- 21 ارجع إلى:
- بن علي بلعوز، «محاضرات في النظريات والسياسة المالية»، ديوان المطبوعات الجامعية (الطبعة الرابعة)، الجزائر، 2017، ص 99؛
- حربي محمد موسى عريقات، «مبادئ الاقتصاد»، دار وائل النشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 175؛
- هيثم الزعبي & حسن أبو الزيت، «أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي»، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 198.
- 22 سعود بن هاشم جليدان، «أهمية السياسة المالية»، 2019/12/15، https://www.aleqt.com/2019/12/15/article_1729761.html
- 23 ارجع إلى:
- محمود حسين الوادي، «مبادئ المالية العامة»، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، 2007، ص 190؛
- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 43.
- 24 عمر قريدي، «تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري»، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2016، ص 275.
- 25 سعود بن هاشم جليدان، مرجع سبق ذكره.

- 26 محمد بن عزة & عبد اللطيف شليل، «أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي»، مجلة دفاتر اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، المجلد 03، العدد 06، 2013، ص ص 68-90.
- 27 عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 41.
- 28 شوقي جباري، «اثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر»، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015، ص 259.
- 29 مسعود درواسي، مرجع سبق ذكره، ص 79.
- 30 طه حسين نوري & يسين سي لاختصر غربي، «اثر الإنفاق العام على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر»، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، المجلد 10، العدد 18، 2017، ص ص 27-42.